

ستة أدوار لحوكمة المعلومات في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

إليسا غارثيا موراليس



المخلص:

يعرض المقال ستة إسهامات لحوكمة المعلومات في الشفافية ومكافحة الفساد، مستندًا إلى تجربة إعادة تصميم عمليات التعاقد والتوريد، ويتناول الثقة بأصالة البيانات والوثائق وسلامتها، وقابلية التتبع والمساءلة، وإمكان المقارنة والربط، وتبرير قيود الوصول وتوثيقها. كما يناقش سرعة الاستجابة للاستفسارات والتحقيقات، والحفظ والإتلاف المنضبطين والقابلين للتدقيق. ويبرز دور البيانات الوصفية والتكامل وتحديد المسؤوليات واتفاقات الخدمة وترحيل المعلومات من الأنظمة المتقادمة. ويؤكد أن الأمن أو الأرشفة أو التقنية لا تكفي منفردة، بل يلزم نهج استراتيجي منسق يجمع التخصصات والمنتجين والقيادة. ويربط التحول الرقمي بإدارة المخاطر والامتثال وتعظيم قيمة المعلومات، مع الحفاظ على سياق الأمثلة والمراجع وعدم اختزال مكافحة الفساد في حل برمجي أو إجراء وثائقي واحد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المعلومات، الشفافية، مكافحة الفساد، إدارة الوثائق، المساءلة

1. مقدمة:

ليست مكافحة الفساد مسؤولية القطاع العام وحده؛ بل ينبغي للمواطنين والمؤسسات على اختلاف أنواعها والشركات التجارية المشاركة في مواجهة هذه الآفة التي تصيب المجتمع كله. ومن التطورات الإيجابية أن تبدأ بعض الشركات الخاصة بالإسهام، فتدرج سياسات مكافحة الفساد وأهداف الشفافية ضمن ممارسات الحوكمة المؤسسية الجيدة. ويُعد التعاقد وتوريد السلع والخدمات مجالًا يسهل فيه نشوء الممارسات الفاسدة. وقد أتاحت لي مؤخرًا المشاركة في مشروع للتحويل الرقمي لعمليات التوريد لدى شركة نفط متعددة الجنسيات، ودفعني التجربة إلى التفكير في فوائد برنامج شامل لحوكمة المعلومات يقوم على التعاون بين التخصصات في مواجهة التعقيد والفساد.

2. إسهامات حوكمة المعلومات وفوائدها:

2.1 الثقة والمصادقية:

«أفضل دفاع في مواجهة الجريمة هو بيانات ووقائع موثوقة». وكما يشير مركز موارد مكافحة الفساد (U4)، يسهم تنفيذ برامج حوكمة المعلومات في تعزيز ثقة المواطنين والمستخدمين بمصادقية الوثائق والبيانات وأصالتها وسلامتها. واختفاء البيانات والملفات والوثائق أو التلاعب بها أثناء التحقيقات أمر متكرر، تزداد سهولته حين تغيب الحوكمة والتنظيم. وعندما تُطبق القواعد والضوابط على المعلومات تطبيقًا مناسبًا منذ إنشائها وطوال دورة حياتها، يمكن جمع البيانات والوثائق وتقديمها بضمانات بوصفها أدلة في الإجراءات القانونية، مما يحول دون إفلات الفاسدين من العقاب. ويُعد الجمع بين إجراءات الأمن وحماية الخصوصية وإدارة التخزين ووضع المعلومات في سياقها أفضل وسيلة للوقاية من مخاطر سرقتها أو فقدانها.

2.2 قابلية التتبع والمساءلة:

المساءلة عنصر أساسي في برنامج حوكمة المعلومات، وآليات الإشراف والرقابة والتدقيق ضمانات للشفافية. وتتيح مسارات تدقيق التغييرات أو الاستخدامات غير المصرح بها للبيانات والوثائق اكتشاف الممارسات غير السليمة وتتبعها. ولنتأمل مثلًا حالات تسريب المعلومات في مرحلة ما قبل طرح المناقصات بقصد تغيير شروط المنافسة؛ ومن أمثلتها في سبتمبر 2015 ما تعلق بكراسات شروط مناقصة عد بيانات الانتخابات العامة لعام 2015. وينبغي أن يكون وجود الضوابط المناسبة رادعًا قويًا للمجرمين.

2.3 سهولة التتبع والمقارنة والربط:

تتيح سياسات فتح البيانات تتبع قرارات وإجراءات ونفقات محددة وربطها ومقارنتها على فترات طويلة. وفي الشركات الخاصة مقاومة قوية لمشاركة المعلومات، وكثيرًا ما يتستر التعقيم وراء السر التجاري. لذلك يلزم التفكير في فتح البيانات ومشاركتها داخليًا لتيسير تحليل اتجاهات عمليات الشراء وسلوكياتها ومراقبتها. ويتطلب ذلك نظامًا عمليًا لإدارة المعلومات يقوم على التكامل، وبنى متينة للبيانات الوصفية، ومعايير تيسر التشغيل البيئي.

2.4 قيود مبررة وموثقة:

تحديد مخاطر المعلومات وتقييمها من المهام الأساسية لبرنامج حوكمتها. فهو يتيح، ضمن أمور أخرى، تحديد الحالات التي تُطبق فيها تدابير خاصة لحماية الحق في الخصوصية ومستويات أمن أو قيود محددة. وقد حددنا عمليًا عامل نجاح حاسمًا هو وضوح إسناد المسؤوليات عن قرارات إتاحة المعلومات. فمن المعتاد أن تُحدد مجموعات الوصول وحقوقه وصلاحياته في الأنظمة الرقمية وفق تقدير موظفين أو مديرين في المستويات الوسطى، ثم تتطور بمرور الزمن على نحو فوضوي غير منضبط، وتستمر كذلك إلى أجل غير مسمى.

2.5 سرعة معالجة الاستفسارات والطلبات والتحقيقات الداخلية:

تتطلب معالجة استفسارات المعلومات وطلباتها شروطًا تشغيلية تجمع بين العمليات والتقنيات وأنظمة تنظيم المعلومات واسترجاعها. وتساعد معرفة الأصول المعلوماتية وتوضيح سياقها بالبيانات الوصفية، إلى جانب فاعلية الأنظمة التقنية وتنظيم الأرشفات المادية، على الاستجابة السريعة. لكن التأخر قد ينتج من عراقيل في مسارات

المعالجة أو من مواقف متعمدة للأشخاص المعنيين. وفي مشروع التوريد ثبتت فاعلية إدراج اتفاقات لمستويات الخدمة في التوجيهات الخاصة بحوكمة المعلومات؛ فتحدد مدد الاستجابة والمسؤوليات عن تلبية طلبات المعلومات والبيانات والوثائق، وفتح التحقيق في البلاغات الداخلية، وتسوية المطالبات والشكاوى والمقترحات.

ومن النماذج المرجعية لهذه المراقبة مشروع (Supervizor) التابع للجنة منع الفساد في سلوفينيا.

2.6 الحفظ والإتلاف القابلان للتبرير:

يجب أن يتضمن برنامج الحوكمة ممارسات جيدة لإدارة الوثائق تيسر استخراج السجلات والوثائق بأمان وانتظام من أنظمة رقمية مختلفة ونقلها إلى الحفظ الرقمي طويل الأجل، بحيث تظل ملبية للاحتياجات القانونية والإدارية والإثباتية والضريبية وغيرها مع الزمن. ومن أساسيات مكافحة الفساد جعل محو البيانات والوثائق أو إزالتها دون ضبط أمرًا صعبًا؛ فإتلاف الأدلة يساعد على الإفلات من العقاب، ولذلك يجب تعزيز سياسات وممارسات الحذف والإزالة المنضبتين والقابلين للتبرير. وقد وجدنا في تجربتنا معلومات أساسية مخزنة في أنظمة حاسوبية متقدمة أو تطبيقات موروثة، بحيث يكاد يستحيل إتاحة بيانات ذات قيمة إثباتية يزيد عمرها على أربع أو خمس سنوات. وكما في شركات كثيرة، لم تُنفذ قرارات دورات حياة المعلومات بصورة منتظمة، لغياب دعم الجهات المنتجة وآليات مراقبة التنفيذ. والاحتفاظ بكل المعلومات المتولدة يزيد الفوضى وسوء التنظيم زيادة هائلة. وقد أتاح برنامج الحوكمة وضع الإجراءات والضوابط اللازمة لترحيل السجلات إلى صيغ وبرمجيات جديدة عند الحاجة، وللتطبيق المنتظم القابل للتدقيق لعمليات استبعاد المعلومات وإتلافها.

3. تحديات جديدة وممارسات جيدة:

خصص اجتماع التحالف الدولي لمكافحة الفساد (ICHA)، الذي رعاه البنك الدولي في ديسمبر 2014، جلسة لإدارة السجلات الرقمية (WBICHA, 2014). وأقرت بأن السجلات، أي البيانات والوثائق، هي الأدلة الأطول بقاءً على سياسات الحكومات وعملياتها وقراراتها وأنشطتها؛ وينبغي أن تشكل الأساس لمنع الفساد وبناء النزاهة في الإنفاق العام وتقديم الخدمات العامة. والتحول الرقمي العالمي لا يمكن إيقافه، وهو يزيد المخاطر المتعلقة بالمعلومات كما تبيّن (Lemieux). وليس صعبًا الربط الوثيق بين حالات الفساد وتعطل الأنظمة المناسبة لإدارة المعلومات والأرشفة أو غيابها، كما يفعل (Zapata-Cárdenas) (2006). وتنظيم الأرشيف والإدارة المناسبة للوثائق أساس للعمل، وفي هذا الاتجاه يأتي العمل الممتاز الذي تدعمه شبكة الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة (RTA).

ويعمل مسؤولو تقنية المعلومات والاتصالات وأنظمة الأمن من مواقعهم بجد لوضع التدابير التقنية والتنظيمية والبشرية التي تحقق أعلى مستويات الحماية. لكن أيًا من هذه الجهود لا يكفي منفردًا. فتزايد التعقيد يقتضي الانتقال إلى نماذج لحوكمة المعلومات تشكل عنصرًا فرعيًا من حوكمة المؤسسة، وتكتسب طابعًا استراتيجيًا في قيادة الشركات والمؤسسات والحكومات. وتبين الدروس المستفادة من الحكومات الأكثر تقدمًا في الشفافية ومكافحة الفساد (IRMT, 2015) أنها تنتقل بحسم من الممارسات الأرشيفية أو إدارة السجلات إلى نماذج حوكمة المعلومات. وما تضيفه الحوكمة إلى التخصصات القائمة هو نهج منسق متعدد التخصصات، ومبادرة تعاونية تعزز التفاعل بين الأطراف لتحقيق متطلبات الامتثال وإدارة المخاطر وتعظيم قيمة المعلومات.

المراجع:

- IRMT (2015). Managing records and information for transparency, accountability and inclusive governance in the digital environment: Lessons from Nordic countries. <http://www.irmt.org/portfolio/lessons-from-nordiccountries>
- Lemieux, Victoria L. (2015). "¿La tecnología es buena o mala en la lucha contra la corrupción?". Banco Mundial. Perspectivas del desarrollo, 2 de marzo. <http://blogs.worldbank.org/voices/es/la-tecnologia-esbuena-o-mala-en-la-lucha-contra-la-corrupcion>
- The U4 Anti-Corruption Resource Centre (s.f.). The basics of anti-corruption. <http://www.u4.no/articles/the-basics-of-anti-corruption>
- WBICHA (2014). "Report on the session Digital records management: Good practices for anti-corruption authorities". En: 3rd Biennial meeting of the World Bank's International Corruption Hunters' Alliance. December 10, 2014. <http://goo.gl/uZGq8M>
- Zapata-Cárdenas, Carlos-Alberto (2006). "Relación entre la gestión documental y la corrupción". Archivos desorganizados fuente de corrupción. Asociacion Latinoamericana de Archivos, pp. 120-159. http://eprints.rclis.org/9904/1/Ensayo_ArchivoyCorrupcion_Carlos_Zapata.pdf